

"تقرير مراجع الحسابات المستقل"

المحترمين

إلى السادة / مساهمي شركة الوسائل الصناعية
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الوسائل الصناعية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، التي تشمل الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

اساس الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم (مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية) الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقا للميثاق الدولي للملوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضا بمسؤوليتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق، وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا فيها وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأيا منفصلا، وفيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند اثبات الإيرادات وفقا لسياسة الشركة. فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم اثباتها في الفترة الصحيحة. اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة والتحقق من المستندات المؤيدة، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات. 	<p>تحقق الإيرادات</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بلغت إيرادات الشركة ٤٤٦ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣٨٦,٦ مليون ريال سعودي)</p> <ul style="list-style-type: none"> يستمر وجود ضغوطات على الشركة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات. ويعتبر تحقق الإيرادات من أمور المراجعة الرئيسية لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (١٩/٣) للسياسة المحاسبية حول القوائم المالية المرفقة

"تقرير مراجع الحسابات المستقل (نئمة)"

أمور المراجعة الرئيسية (نئمة):

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية (نئمة)	أمور المراجعة الرئيسية (نئمة)
<p>قمتا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة الشركة. تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عند الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية المرفقة. اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. 	<p>المخزون: يعتبر المخزون من أمور المراجعة الرئيسية نظرا لطبيعة نشاط الشركة والذي يعتمد على المخزون بصورة اساسية في توليد الإيرادات ومدى تأثيره على نتائج الأعمال للشركة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغ صافي رصيد المخزون مبلغ ١٧٩ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ١٥٦,٩ مليون ريال سعودي) والذي يمثل ما نسبته حوالي ٥١,٦٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٣٥,٢٠٪ من إجمالي موجودات الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م: ٥٠٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٣٤,١١٪ من إجمالي الموجودات) ونظرا لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات المرتبطة بتقادمه والانخفاض في قيمته فإن هذا الأمر اعتبر من أمور المراجعة الرئيسية. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٨/٣) للسياسة المحاسبية للمخزون، وإيضاح رقم (٨) للإفصاح ذو الصلة حول القوائم المالية المرفقة.</p>
<p>لقد اشتملت إجراءات مراجعتنا لتقييم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الذمم المدينة التجارية على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم التصميم والتنفيذ والضوابط الرقابية الرئيسية للإدارة المتعلقة بالرقابة الائتمانية وتحصيل الديون وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ إجراء تقييم، على أساس العينة، حول ما إذا كانت البنود الواردة في تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية قد تم تصنيفها ضمن الفئة المناسبة للأعمار من خلال مقارنة العناصر الفردية في التقرير مع المستندات الأساسية، والتي تضمنت فواتير المبيعات وإشعارات تسليم البضائع؛ الحصول على فهم للمؤشرات والافتراضات الرئيسية الخاصة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبق من قبل الإدارة، بما في ذلك البيانات التاريخية للتعرض في السداد ومعدلات الخسارة المقدرة من الإدارة؛ تقييم مدى معقولية تقديرات مخصص الخسارة الخاص بالإدارة من خلال التحقق من المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتكوين مثل هذه الأحكام، بما في ذلك اختبار مدى دقة البيانات التاريخية للتعرض في السداد وتقييم ما إذا كانت معدلات الخسارة التاريخية قد تم تعديلها بالشكل المناسب بناء على الظروف الاقتصادية الحالية والمعلومات التي تتسم بالنظر التطلعية للمستقبل؛ و التحقق، على أساس العينة، من الإيصالات النقدية المستلمة من العملاء بعد نهاية السنة المالية المتعلقة بأرصدة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مع الكشوفات البنكية ومستندات التحويل ذات الصلة. 	<p>الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بلغ إجمالي أرصدة الذمم المدينة التجارية ١٣٢,٣ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م: ٩٣,٥ مليون ريال سعودي)، تم تسجيل مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٢٥,٦ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م: ٢٣,٤ مليون ريال سعودي) يعتمد مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية الخاص بالشركة على مدى تقدير الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي سيتم تكديدها، والتي يتم تقديرها من خلال الأخذ في الاعتبار تاريخ الخسائر الائتمانية، وأعمار الذمم المدينة التجارية، وتاريخ سداد العملاء والمركز المالي للعملاء وإجراء تقييم للظروف الاقتصادية العامة الحالية والمتوقعة. وكل ذلك ينطوي على درجة عالية من حكم الإدارة. يعتبر مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية من أمور المراجعة الرئيسية لأن تسجيل المخصص يعد أمرا غير موضوعي بطبيعته ويتطلب حكما إداريا هاما، مما يزيد من مخاطر الخطأ أو تحيز الإدارة المحتمل. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (١/٤/٢) للسياسة المحاسبية للانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وإيضاح رقم (٩) للإفصاح ذو الصلة حول القوائم المالية المرفقة.</p>

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها إذ أن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري. فيما لو استنتجنا عند قراءة التقرير السنوي، عندما يكون متاحا لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه ينبغي علينا إبلاغ المكلفين بالحكمة بهذا الأمر.

"تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)"**مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عن القوائم المالية:**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

المكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون على الإشراف على عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:


- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات مراجعة مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي اعتمدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهرية، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعتنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة العرض العادل.

نحن نتواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق وتوقيت المراجعة المخطط له وملاحظات المراجعة الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال مراجعتنا.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناء على ذلك تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفتح ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

١٨ رمضان ١٤٤٥ هـ.

٢٨ مارس ٢٠٢٤ م.